من كلمة نائب رئيس المؤتمر الامين العام الموجهة لاجتماعات اللجان الدائمة المحلية ومؤتمرات الفروع

المؤتمر يحرص على المضي بسفينة الوطن إلى بر الأمان

الاتفاق بين المؤتمر وأحزاب المشترك جسد الخيارات الوطنية الكبرى

■ الأزمة المالية والاقتصادية خلقت واقعاً وتحدياً يتجاوز أولوية الموعد الانتخابي إلى أولويات العمل الجاد من أجل استقرار الاقتصاد الوطني

▹أكد الأخ عبدربه منصور هادي -نائب رئيس الجمهورية -النائب الأول لرئيس المؤتمر -الأمين العام، أن الاتفاق بين المؤتمر وأحزاب المشترك قد أتسم بالضرورة الوطنية وبأنه قد أتاح الفرصة لمراجعة الأجندة الوطنية..مشيراً خلال كلمته التوجيهية الى مختلف الفعاليات المؤتمرية أن المؤتمر الشعبي حريص كل الحرص على تخفيف التوتر السياسي الذي تسبب في ايجاد فجوة بين فرقاء العمل السياسي وكذا فتح آفاق جديدة للانفراج.

موضحاً أن المؤتمر الشعبي العام لديه من مرجعيات الحوار والشراكة الوطنية ما يجعله في مستوى الثقة والمسئولية. «الميثاق» تنشر اهم ماجاء بالكلمة التوجيهية..

● قال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً» صدق الله العظيم

المحترمون

الأخوة أعضاء اللجان الدائمة..
الأخوة والأخوات..قيادات واعضاء المؤتمر الشعبي العام

تهديكم الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أزكى التحيات وتنقل إليكم تحيات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، وتحيي تواصل لقاءاتنا التنظيمية للجان الدائمة المحلية ومؤتمرات فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات في زخم تنظيمي ديمقراطي يعزز الاتصال التنظيمي ويرسخ قيم الحوار ويجدد نشاطنا الذي يزيد التنظيم تجدداً وحيوية، وهي للقاءات تكرس لمناقشة قضايا الوطن والأمة وتنهض بأعباء التنمية.

الأخوة أعضاء المؤتمر

تنعقد مؤتمراتكم التنظيمية المباركة هذه في ظروف تشهد فيها بلادنا والحمد لله استقراراً وأمناً وتحولات كبيرة على مستوى الانجاز التحديثي والتنموي المتواصل بفضل قيادتنا الحكيمة بزعامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي ما فتئ يسهر على بناء واستقرار وأمن الوطن ويدفع بمسيرة تنميته الى الأمام وفق رؤية منهجية وسياسة رشيدة في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد والحساسية تتهدد الأمة في وجودها وحريتها وأمنها واستقرارها ووحدتها، وهي قيادة تسير بخطى ثابتة خبرت الوضع الدولي والاقليمي وتحرص على حماية مسيرتنا الوطنية من العواصف والكوابح والمزالق التي يراد بها ضرب مقدراتنا ووحدتنا ولحمتنا الوطنية.

الأخوة أعضاء المؤتمر

إن ما تحقق لليمن خلال ثلاثة عقود من مسيرة القيادة الحكيمة لفخامة الاخ الرئيس وقرابة عقدين من عمر الوحدة المباركة من مكاسب بعد رصيداً وطنياً، على صعيد البناء المؤسسي للدولة وبناء وتطوير واستقلال السلطة القضائية وبناء وتحديث قدرات المؤسسة العسكرية والامنية وتبني الاصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية ومن ذلك تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولجنة مستقلة عليا للمناقصات والمزايدات، فضلاً عن تأسيس وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والانفتاح على المجتمع المدني بكافة مكوناته ومنظماته.

وهذه الإنجازات تستلزم الحماية والبناء عليها كونها تشكل قاعدة السلام الاجتماعي والمنهج للتداول السلمي والديمقراطي للسلطة والمشاركة الشعبية في البناء والتنمية، متجسدة في رسوخ تقاليد التجربة الديمقراطية من خلال ثلاث دورات انتخابية نيابية شكلت أنموذجاً متقدماً في المنافسة وفي شفافية وسلامة الاجراءات وشكلت الانتخابات الرئاسية ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م أنموذجاً تفخر به اليمن افضى الى فوز فخامة الاخ الرئيس وبرنامجه الرئاسي بأغلبية جددت الرهان على حكمة قيادته وعظمة ما أنجز في عهده، ولم تقتصر تجربتنا الديمقراطية الوطنية على الانتخابات الرئاسية والتمثيل النيابي للشعب بل جذرت المشاركة الفعلية للشعب محلياً من خلال تجربة المجالس المحلية التي تطورت الى صيغة السلطة المحلية، وتوجت بانتخاب محافظي المحافظات على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات لتستكمل بذلك حلقات المشاركة الشعبية في التنمية والبناء.

الأخوة والأخوات

لقد أطلق المؤتمر الشعبي العام كما تعلمون مبادراته المتتالية لأجل الحوار وبذلت قيادته السياسية جهوداً مضنية من اجل تكريس قيم وسلوك الحوار الوطني والسياسي والعمل التكاملي والتضامني الديمقراطي وما تزال من اجل خدمة البلاد، واحتضن المؤتمر حوارات جادة للوصول الى تفاهمات تعزز جبهة العمل الوطني الديمقراطي، وفتح المؤتمر الشعبي العام كل الابواب امام القوى السياسية للمشاركة في تحديث العملية الديمقراطية بصورة شفافة، وكان من نتاج كل ذلك التوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على اتفاق المبادئ قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠٠٦م.

واستمر الحوار من اجل تطوير العملية الديمقراطية وتم التوقيع مع احزب اللقاء المشترك على وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار في يوليو ٢٠٠٧م، وظل المؤتمر ملتزماً بكل الاتفاقات السابقة ومتمسكاً بما تم الاتفاق عليه من قضايا وإجراءات انتخابية، كما قدر المؤتمر توصيات الاتحاد الأوروبي التي أعقبت الانتخابات الرئاسية والمحلية ورحب بالاسترشاد بها وبملاحظات المعهد الامريكي للتنمية الديمقراطية من أجل تطوير وتجويد الأداء الديمقراطي. وحرصاً من المؤتمر على ترسيخ النهج الديمقراطي والتزاماً بالمواعيد الدستورية قبل المؤتمر مطالب تقدم بها المشترك بعد ذلك، لكنها لم تقف عند حد معين، بل ظل المشترك يرفع سقف تلك المطالب مرة تلو الاخرى حتى جاءت لحظة الحسم للتصويت على صيغة قانون الانتخابات المعدل وتشكيل اللجنة العليا المتفق عليها في ١٨ اغسطس ٢٠٠٨م، إلاّ أن المشترك امتنع عن تسمية ممثليه فيها بحسب الحصة القانونية ما جعل اللجنة تسير أعمالها بأغلبية الاعضاء وتمضي قدماً في الإجراءات الانتخابية وفق المواعيد القانونية ومن ذلك إنجاز عملية القيد والتسجيل التي أعلنت أحزاب اللقاء المشترك مقاطعتها لها أيضاً.ومع كل ذلك ظل المؤتمر الشعبي العام تنظيمنا الوطني الرائد باسطاً يد الحوار الى كل الاطراف السياسية من أجل المضي الى الانتخابات في موعدها الدستوري والتكامل من أجل البناء والتنمية وتجاوز التحديات الراهنة الا ان ذلك قوبل بإعلان الاخوة في احزاب اللقاء المشترك مقاطعتهم للحوار معه.

وكان من الطبيعي بعد كل ذلك ان يعزز المؤتمر حواره مع القوى السياسية الوطنية الاخرى في الساحة الوطنية ليخرج بصيغة التحالف الوطني الديمقراطي من اجل انتخابات حرة ونزيهة وتعددية وحتى لا يستمر المشترك في إقصاء القوى السياسية والوطنية الاخرى وفي جرنا جميعاً الى طريق مجهولة ، ومضى المؤتمر قدماً ومعه أحزاب التحالف الوطني والقوى الاجتماعية والسياسية الاخرى في المجتمع نحو المشاركة في عملية تصحيح ومراجعة السجل الانتخابي التي أنجزت بشفافية وفق الضوابط القانونية والقضائية حتى آخر مراحلها، وبذلك أصبح الجميع على أبواب الموعد الانتخابي الدستوري ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م، بينما أحزاب اللقاء المشترك ما تزال خارج العملية الانتخابية وتصر على مقاطعتها.وهو ما جعل المراقبين الدوليين والداعمين للتجربة الديمقراطية وعلى رأسهم المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي «ndi» ومنظمة مراقبة الانظمة الانتخابية الاوروبية يعملان معنا من اجل مشاركة سياسية فاعلة في الانتخابات النيابية، حيث زار بلادنا لذات الغرض في يناير المنصرم وفد من المفوضية الاوروبية لاستطلاع إمكانية المشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية القادمة، واستمع الى وجهات النظر المتباينة حول الانتخابات وطرح بعض البدائل والمقترحات التي يمكن ان تساعد على فاعلية المشاركة، والتي استلزمت إمعان النظر فيها بعيون محلية وطنية تقدر السياق الطبيعي لسير وتطورات المواقف السياسية من الانتخابات.

> **مطالبون برفع الأداء التنظيمي والحكومي.. واستشعار المسئولية الوطنية وانجاز ماتضمنته الأجندة مع شركاء الاتفاق السياسي**

وظل المؤتمر باسطاً يد الحوار حتى أصبحنا على عتبات الموعد الانتخابي دون تقدم في موقف أحزاب اللقاء المشترك الذي لم يحسم خياراته وأولوياته وظل يتخبط ويغير سقف مطالبه بين مرحلة وأخرى، الامر الذي سرق منا جميعاً إمكانية خوض الانتخابات بترتيبات وتحضيرات كافية والمضي اليها برنامج سياسي تعددي بمشاركة كافة القوى السياسية في البلاد وتوفير ظروف ملائمة لإجراء انتخابات حيوية وفاعلة وآمنة.

الأخوة والأخوات

بعد أن وصل الحوار الى القطيعة جدد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام دعوته الحكيمة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الجلوس من جديد الى طاولة الحوار من أجل إجراء انتخابات اكثر تعددية وأمناً بما يكسب العملية الديمقراطية حيوية التنافس والمشاركة من جميع الأطراف والعمل الجاد على الخروج من حالة التباين في المواقف والاختلاف في ظل ظروف عالمية واقليمية غير مواتية واستأنف الطرفان الحوار بناء على هذه الدعوة الكريمة بروح من المسؤولية الوطنية التي تأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة وعدم الإمكانية العملية لخوض الانتخابات في الفترة المتبقية التي لم تعد تكفي لاستدراك وحل القضايا العالقة.

وكان أن توافق المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في فبراير ٢٠٠٩م على إتاحة الفرصة للاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وتمكين الاحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات، وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

وعلى ضوء ذلك وافق مجلس النواب في جلسة يوم الخميس ٢٦ فبراير على طلب الكتل الحزبية بتمديد مدة مجلس النواب الحالي لعامين قادمين وبدأ باستكمال إجراءاته الدستورية بذلك.

الأخوة والأخوات:

لقد وضعت هذه التطورات السياسية الوطنية المؤتمر الشعبي العام وكل الفعاليا السياسية والحزبية والمدنية أمام خيارات وطنية جديدة تغلب المصلحة العليا للوطن وتراعي الظروف والمتغيرات المحيطة التي من شأنها التأثير سلباً على مسيرتنا التنموية والديمقراطية وتأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة ذلك ان أولوية الحفاظ على مكاسب الثورة والوحدة الوطنية والحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي والاستقرار والتنمية في ظل ظروف اقليمية ودولية غير مواتية يتطلب منا مزيداً من الحرص على تكييف أجندتنا الوطنية بما يساعدنا على عبور آثار الأزمات والصعوبات العالمية واتخاذ تدابير وطنية مدروسة تخفف من تفاقم الوضع الاقتصادي.

إذ يصبح توفير الحد الممكن من التوافق السياسي والمساهمة في خلق أجواء سياسية وطنية ملائمة هدفاً وطنياً يسعى المؤتمر الشعبي العام اليه بما يخفف التوتر السياسي الذي تتسبب فيه استمرار الجفوة بين فرقاء العملية السياسية، وبما يفتح آفاقاً جديدة للانفراج الحياتي لدى المواطنين ويشيع جواً من الثقة والتفاؤل ويقدم فرصة لمواصلة البناء التنموي والعمل من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على مصالح جميع فئات الشعب صاحبة المصلحة الأولى في الاستقرار السياسي والأمني.

الأخوة والأخوات:

إن المؤتمر الشعبي العام يضع على الدوام نصب عينيه مصلحة الوطن والشعب ويجعلها في الصدارة من تفكيره وبرامجه ورؤاه ونشاطه وحراكه السياسي ويعمل من أجل تحقيقها، ولديه من مرجعيات الحوار والشراكة الوطنية ما يجعله في مستوى الثقة والمسؤولية التي يوليه الشعب إياها في كل المراحل الوطنية والمناسبات الديمقراطية ، وظل المؤتمر حريصاً على المضي بسفينة الوطن الى بر الأمان ومعه كافة القوى الحية داخل المجتمع واضعاً في الاعتبار أولوية استكمال البناء التنموي والنهوض بالمسئوليات الوطنية الكبرى ومن ذلك حشد كافة الطاقات من أجل استكمال انجاز برنامج فخامة الاخ الرئيس واستكمال الخطط التنموية.

ومثلما أن المؤتمر الشعبي العام حريص على حماية الديمقراطية وصيانة الدستور فإنه حريص على الوحدة الوطنية التي عمل ومعه كل أبناء الشعب اليمني، من أجل حمايتها والدفاع عنها وسيظل يعمل من أجل استقرارها وتعزيز السلام الاجتماعي وتماسك اللحمة الوطنية، وهي تحديات ومهام استراتيجية ذات أولوية في أجندتنا السياسية التي تتمثل الخيارات الكبرى للبلاد متجاوزة الوسائل الى الغايات الوطنية النبيلة، ما يجعل الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك يتسم بالضرورة الوطنية والأولوية التي تستلزم تأجيل اجراء الانتخابات النيابية لمدة عامين، لاتاحة الفرصة اللازمة لمراجعة الأجندة الوطنية وترتيب الأولويات..إن حرص المؤتمر الشعبي العام على أن نمضي الى انتخابات آمنة وتعددية بتفاعل ومشاركة سياسية وشعبية كافية هدف من شأنه تعميق التجربة وسلامتها وتحقيق الغاية المرجوة منها في تعزيز الوحدة الوطنية والدفع بمسيرة البناء والتنمية وحمايتها من الانزلاق فيما يخطط له المتربصون بالوطن للنيل من منجزات ومكاسب الثورة والوحدة.

الاخوات والاخوة اعضاء المؤتمر الشعبي العام:

لقد ألقت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بظلالها على المستوى الاقليمي والمحلي مما وضع التنمية في بلادنا أمام تحد كبير تمثل في تدني أسعار النفط، المصدر الرئيسي للانفاق على التنمية، وتراجع التزامات الدول المانحة، وتراجع تدفق الاستثمارات، وتدني فرص العمل، وارتفاع نسبة التضخم في موازنة الدولة، وضرورة التقشف الحكومي وتقليص وترشيد الانفاق العام، وما يترتب على ذلك من تضاعف معاناة المواطنين التي أصبحت معاناة عالمية اتسمت بتسريح ملايين العاملين عبر العالم من وظائفهم وإغلاق وإفلاس شركات وبنوك ومصانع عالمية وتراجع النمو الاستثماري المالي والعقاري، كل ذلك يضعنا وطنياً أمام تحد يتجاوز أولوية الموعد الانتخابي الى أولويات العمل الجاد من أجل استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة انعاشه والتخفيف من الصعوبات الماثلة، وتجاوز آثار كارثة الفيضانات والسيول في حضرموت وغيرها من المحافظات، وإعادة إعمارها وإعمار ما تخرب في محافظة صعدة، ومواجهة النفقات والتمويلات التي استلزمها التوسع في تنفيذ استراتيجية الاجور، ومواجهة المطالب الوظيفية والمهنية والتنموية واسناد تجربة الحكم المحلي وتمويل برنامجها التنموي الطموح في كافة ربوع الوطن.

الأخوة والأخوات:

وبالرغم من كل الصعوبات الماضية والحالية قطعت حكومات المؤتمر شوطاً كبيراً في تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس على مستوى الاصلاحات الهيكلية للدولة، وتطوير الحكم المحلي، وترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحقيق الشفافية الادارية والمالية وتطوير الأداء الاقتصادي ورفع مستوى الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستكمال البنية التحتية للتنمية وتبني المشروعات العملاقة التي من شأنها النهوض بالعملية التنموية.

والسعي الحثيث الى تجسيد ما تضمنه البرنامج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بالحد من ظاهرة الفقر ومكافحته بكل الوسائل الممكنة والمتاحة من خلال التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي وتبني برامج القروض الميسرة وتمويل المشروعات الصغيرة، فضلاً عن تطوير الهيكل الوظيفي للدولة وتحسين ومضاعفة الاجور ورفع معدل دخل الفرد والعمل من أجل نمو الناتج المحلي، وتشجيع منظمات المجتمع المدني في العمل الخيري والتكافل الاجتماعي.

وما أولاه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس وبرنامج المؤتمر والحكومة من أهمية بالغة لمواجهة ظاهرة البطالة المتزايدة بين صفوف المتعلمين والشباب والعمال من خلال العمل على توفير الشواغر الوظيفية في جهاز الدولة والقطاع المختلط والخاص ومن خلال استيعاب الاستثمارات الاجنبية التي من شأنها أن تشغل أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل في كافة مجالات العمل والانتاج المتاحة.

كما واصلت الحكومة برنامجها الذي عزز توفير فرص التعليم المجاني لجميع أبناء الوطن ذكوراً وإناثاً في التعليم العام والفني والتخصصي والعالي والبحث العلمي وافسحت المجال للاستثمار الخاص في كل مستويات التعليم لتقديم تعليم نوعي ومتميز يساهم في مواجهة النمو المتسارع وتلبية الحاجات الاجتماعية الملحة ووفرت بيئة ملائمة للتعليم ونشر المعرفة التكنولوجية الحديثة والتدريب والتأهيل النوعي عليها وتنمية سياسة الابتعاث للتعليم في الخارج في الاختصاصات النوعية.

وبذات الاقتدار على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين التي وصلت كل سهل وجبل وقرية من خلال بناء المستشفيات النموذجية والمتخصصة والمستوصفات والوحدات الصحية والتطبيب والعلاج والطب الوقائي من الأمراض المعدية والمستوطنة وتقديم الرعاية الصحية الأولية المتميزة للأم والطفل وتأهيل وتدريب الكادر الطبي البشري وتوفير الامكانات التقنية العالية والتشغيلية.

الأخوة والأخوات:

إنا لمطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى برفع مستوى أدائنا التنظيمي والحكومي سياسياً واقتصادياً وادارياً وتنموياً مستشعرين المسئولية الوطنية الجماعية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب الوطنية، والنهوض بالمهام الوطنية المنوطة بنا خلال العامين القادمين، وانجاز ما تضمنته الأجندة السياسية مع شركاء العمل السياسي مضياً الى انتخابات نيابية نزيهة وتعددية وآمنة في ٢٧ أبريل ٢٠١١م..وهو ما يوجب المواكبة التنظيمية للحوارات والمناقشات وما يترتب عليها من واجبات تنظيمية وطنية رسمية وشعبية تتطلب العمل المتواصل مع الجماهير والالتحام بهمومها وتطلعاتها والتفاعل معها والاسهام الايجابي في التوعية السياسية والتعبئة الوطنية ورفع مستوى المشاركة الشعبية في مسيرة البناء والتنمية والاصلاح السياسي والتنموي..كما أن قصر فترة التمديد الدستوري قياساً إلى حجم المهام المناط بنا انجازها يحتم علينا بذل جهود مضاعفة لأجل الاستثمار الجيد للوقت وتحقيق التهيئة اللازمة لانتخابات تعددية آمنة ونزيهة نكون قد عززنا خلالها ثقة الجماهير بالمؤتمر الشعبي العام وجددنا فيها مصداقيتنا الدائمة مع الشعب في كل الظروف والمنعطفات الوطنية المهمة.

قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون». صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالعين المجردة

نحو تنفيذ الاتفاق

سالم باجميل

إذا أرادت قيادات المؤتمر الشعبي العام وتكتل أحزاب اللقاء المشترك أن تضمن بصورة صحيحة تنفيذ بنود اتفاق المصلحة العليا للشعب والوطن بعيداً عن مكايدات المكايدين ومزايدة المزايدين من الأعضاء وغير الأعضاء الذين لا يخفون حنقهم وعدم استحسانهم للاتفاق.. يلزمهم الحوار والاتفاق حول ما يلي:

- الابتعاد عن شخوص ومفردات الخطاب السياسي والإعلامي الكالح الذي سفه كل شيء في الوطن.
- الوقف السريع لنشاطات ما يسمى " لقاءات التشاور الوطني" القائم على مبدأ خلط الأوراق في الدعاية السياسية والحزبية.
- إيجاد فهم مشترك حول أحداث صعده وما يسمى " الحراك" في جنوب الوطن.
- التحرك بصورة مشتركة نحو آفاق الحلول والمعالجات.
- اتخاذ موقف مشترك تجاه ما يدعى المعارضة في الخارج.

أقر وأعترف أن الذي يدفعني إلى الإشارة إلى وضع القضايا الخمس أمام قيادات المؤتمر والمشترك هو ذات الشعور الذي كان يدفعني إلى أن يذهب أولاً يذهب الجميع نحو الانتخابات.

لقد أراد الله العلي القدير خيراً بنا كحركة سياسية وطنية وشعب في هذا الوطن أن اهتدت قيادات المؤتمر إلى اتفاق تأجيل الانتخابات عامين بهدف إجراء إصلاحات انتخابية وسياسية.

الأمر الذي يوجب من الجميع الدفاع تجاه من يحاول تشويه أهداف وغايات الاتفاق لأن المتضررين منه كثر في الساحة الوطنية.

في ظل الخلافات السائدة في الأيام السابقة للاتفاق خضعت القضايا المشار إليها آنفاً للطرح الدعائي الكيدي.. أما في زمن الاتفاق ينبغي أن يعاد النظر في سائر قضايا وأحداث الوطن بما يحقق المصلحة الوطنية ويؤمن الوفاق بين فرقاء الحياة السياسية.

من وجهة نظرنا أن الاتفاق فتح آفاق المشاركة مجدداً بعد أن كاد الجدل العقيم أن يحول كل نعمة من المولى العلي القدير منحها لليمن وأهله.. فلا نستكبر على بعضنا وندعي الفضل في هذا لأنفسنا.

ضاقت المساحات تحت أقدام الذين اعتادوا القول والفعل في ظل الخلافات وأزفت ساعة الذين يدعون إلى النضال والعمل تحت ظلال الحوار والتفاهم والوفاق.. والمثل الشعبي يقول

" مع أخوتك مخطي ولا وحدك مصيب".

القيادات من المؤتمر والمشترك التي تحاورت وتفاهمت على الاتفاق، وقعت وهي تعي المسئولية وينبغي أن لا تأخذها في الدفاع عن الاتفاق لومة لائم.

كما أنها مدعوة إلى إظهار كثير من الحزم تجاه اللا مبالين والمستهترين ببنود هذا الاتفاق داخل الأحزاب والتنظيمات ومن الخارج.. وإن تدافع عن صحته وسلامته بروح وطنية قوية حتى يكتب له النجاح.

فالله والناس يحبون الإنسان القوي الثابت على ما يختار في الحياة.

سقوط الرهان

كتب/ المحرر السياسي

■ لا نجانب الحقيقة والواقع إذا ما اعتبرنا اتفاق المؤتمر الشعبي العام واحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان على خلفية دعوة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يعتبر انجازاً وطنياً واستراتيجياً تجاوز مقاييس القوة والسلطة من أجل تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل الاعتبارات الاخرى والحسابات السياسية الضيقة والنظرة الواقعية بآفاق وطنية واسعة وذلك في ظرف وطني حساس ودقيق تشعبت فيه الأطروحات والسياسات والاتجاهات بمختلف مشاربها بل ومآربها ونواياها.

نعم لقد كان لإعلان التأجيل بعد لقاء الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية الامين العام للمؤتمر الشعبي العام مع وفد البرلمان الاوروبي واعضاء المؤسسات والمنظمات الاوروبية المعنية بالشأن الديمقراطي خطوة وطنية انطلقت في لحظة سياسية مهمة من أجل مفهوم الحرص الشديد على عدم خلق مناخات غير آمنة تهدف زعزعة الاستقرار الامني والسياسي وحتى الاقتصادي، وهو مايعني بأن التسامح والتنازل هو انتصار للوطن وأمنه واستقراره وخلق الخيارات الوطنية التي تخدم تسوية الملعب السياسي والتوافق الشامل حول منظومة الاجراءات والمعالجات المطلوبة سواء من حيث طبيعة النظام الانتخابي وما يتصل بمعالجات قانونية واسعة من مختلف الجوانب.

ولاشك بأن جهود فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في هذا الاتجاه كانت واضحة البصمات.. ولاشك ايضاً بأن اليمن يواجه تحديات اقتصادية جمة جراء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تحتاج الى (حزمة) من الاجراءات والمعالجات لمواجهة الحدث المفاجئ والمؤثر على خطط التنمية الطموحة بفعل هبوط اسعار النفط التي تعتمد عليه الموازنة العامة بحدود تصل الى (٧٠٪) .. ناهيك عن تواضع الانتاج بل وحتى تراجعه وهو مايعني منطقياً وعملياً حشد كل الجهود والطاقات لمواجهة ذلك بمختلف الاساليب والصور وفي المقدمة اتاحة المجال واسعاً امام الاستثمارات المحلية والاقليمية والعربية والدولية وتذليل كافة الصعوبات وايجاد وابراز الحافز المشجع لذلك، وخلق المناخ الآمن والارضية الملائمة بالاضافة الى تحفيز المؤسسات الانتاجية الوطنية الزراعية والسمكية وكل ماتزخر به الارض اليمنية من المنتوجات المتنوعة.

وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى ان المستقبل المنظور بحاجة الى كل الجهود المخلصة والمؤهلة من أجل تجاوز الأزمات والاختناقات صوب الغد الافضل، بعد ان سقطت الرهانات الخاسرة التي لاتريد لبلادنا الهدوء والأمن والاستقرار والوحدة والديمقراطية، مع ايماننا بأن المقدرة متوافرة لصنع الجديد وفتح الآفاق وتجاوز المحن وليس السؤال ماذا بعد؟! وما الذي تتطلبه المرحلة القادمة والمحددة بعامين اثنين للوصول الى صناديق الاقتراع وحماية النهج الديمقراطي الناشئ في اليمن ونبذ المكابرة والانكار، وان غداً لناظره قريب.